

الاقتصاد الكلي الاقتصاد السعودي يبقى مرناً وسط التراجع في أسعار النفط

الآفاق والتوقعات

- من المفترض أن يساهم انتعاش انتاج النفط في إنعاش الاقتصاد السعودي الحقيقي ليسجل نمواً بواقع ٣,٥٪ في العام ٢٠١٥ ويتباطأ لاحقاً إلى ٢,٥٪ في العام ٢٠١٦ و ٢,٣٪ في العام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي متوسط ٣,٧٪ خلال الفترة من العام ٢٠١٥ حتى العام ٢٠١٧ بدعم من الإنفاق الحكومي القوي والمنضبط.
- ويفترض أيضاً أن يحافظ التضخم على ركوده عند ٢,١٪ في العام ٢٠١٥ ليرتفع تدريجياً في العام ٢٠١٧ إلى ٢,٩٪.
- من المتوقع أن يتم تسجيل عجز مالي بواقع -٢٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ ولكنه من المحتمل أن يتراجع بصورة طفيفة جداً ليظل مرتفعاً عند -١٢,٦٪ بحلول العام ٢٠١٧.
- بدأت السلطات بإصدار سندات سيادية بقيمة ٥ مليارات دولار شهرياً لتمويل العجز المالي ولتقليل الضغوطات التي تواجهها احتياطات المملكة الأجنبية.

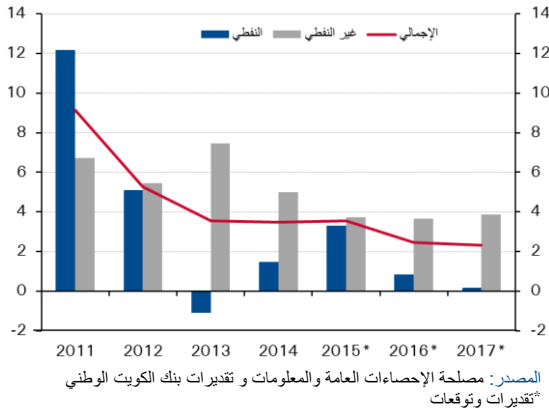
بدأ أثر التراجع في أسعار النفط بالظهور في الاقتصاد السعودي. وقد شهد الاقتصاد غير النفطي اعتدالاً وتراجع الحساب المالي ليسجل عجزاً مالياً وتباطؤات وتيرة تدفق الودائع إلى البنوك لا سيما الحكومية منها. ومع وجود المملكة الآن أمام تحديات عديدة كالعجز المالي الناتج من تراجع في الإيرادات النفطية وارتفاع مستوى الإنفاق بالإضافة إلى تراجع الاحتياطات الأجنبية، فقد بدأت السلطات بإصدار السندات السيادية للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٧. وقد تعرضت الأسواق للعديد من الضغوطات في أواخر العام ٢٠١٥ نتيجة ظهور بعض المخاوف بشأن الاستدامة المالية وضيق السيولة في القطاع المصرفي وسط إصدار سندات سيادية وتباطؤ نمو الودائع. وقد أدت تلك الضغوطات إلى ارتفاع أسعار الفائدة بين البنوك وارتفاع مبادلات مخاطر عدم السداد وتراجع نشاط مؤشر تداول خلال العام. كما تأثرت الأسواق أيضاً بتراجع تصنيف السعودية الائتماني من AA- إلى A+ ولكن لا يزال نشاط المستهلك قوياً بدعم من الإنفاق الحكومي وارتفاع انتاج النفط. كما أنه مع امتلاك السعودية لودائع حكومية ضخمة في مؤسسة النقد العربي السعودي وامتلاكها للأصول في احتياطياتها الأجنبية فإنها قادرة بسهولة على مواجهة هذا التراجع الاقتصادي على المدى المتوسط على الأقل. ولكن يبقى على السعودية الحفاظ على سياستها المالية القائمة مستقبلاً.

التوقعات الاقتصادية

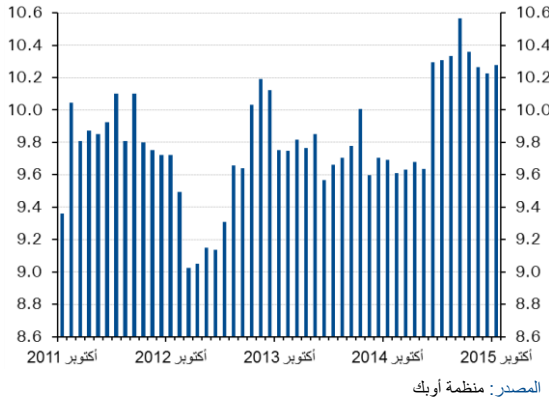
| | ٢٠١٤ | *٢٠١٥ | *٢٠١٦ | *٢٠١٧ |
|--------------------------------|------|-------|-------|-------|
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | ٣,٥ | ٣,٥ | ٢,٥ | ٢,٣ |
| - القطاع النفطي | ١,٥ | ٣,٣ | ٠,٨ | ٠,٢ |
| - القطاع غير النفطي | ٥,٠ | ٣,٧ | ٣,٧ | ٣,٩ |
| التضخم | ٢,٧ | ٢,١ | ٢,٦ | ٢,٩ |
| الميزان المالي | ٢,٣- | ٢٢,٩- | ١٦,٤- | ١٢,٦- |
| الدين الحكومي | ١,٦ | ٦,٠ | ١٢,٣ | ١٦,٣ |

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني
*تقديرات وتوقعات

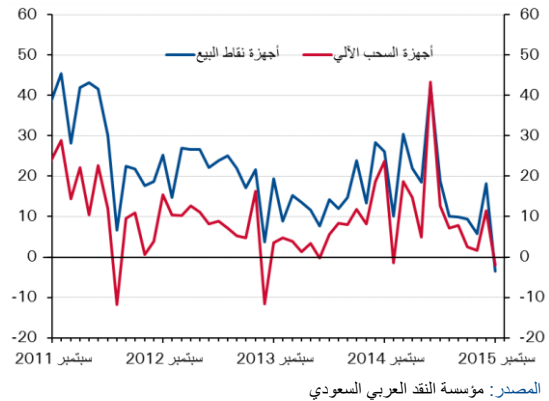
الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو السنوي)



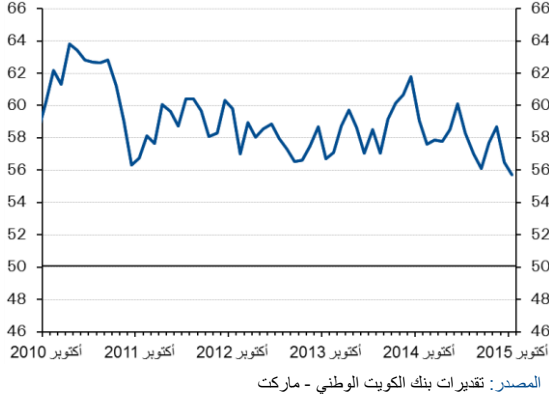
الرسم البياني ٢: انتاج النفط (مليون برميل يوميا)



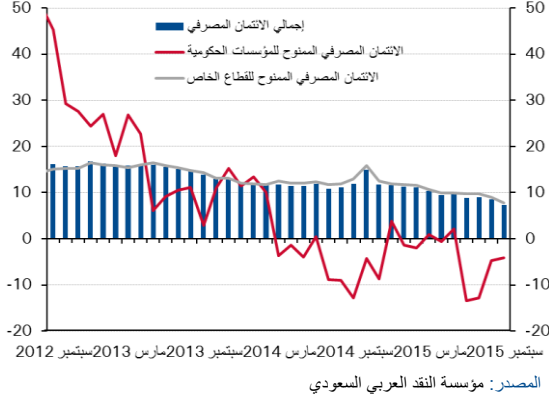
الرسم البياني ٣: صفقات أجهزة السحب الآلي و أجهزة نقاط البيع (قيمة الصفقات والنمو السنوي %)



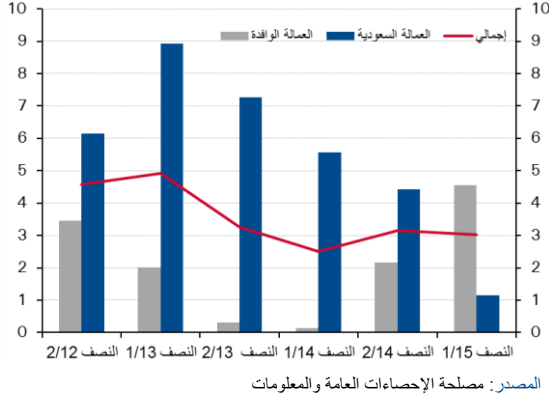
الرسم البياني ٤: مؤشر مديري المشتريات
(مؤشر)



الرسم البياني ٥: الائتمان المصرفي
(النمو السنوي %)



الرسم البياني ٦: نمو التوظيف
(النمو السنوي %)



انتاج النفط يسجل أداءً مفاجئاً في العام ٢٠١٥ نظراً لالتزام السعودية بخطتها للحفاظ على الحصة السوقية

من المتوقع أن يرتفع انتاج النفط الحقيقي في العام ٢٠١٥ بواقع ٣,٣٪ بعد أن سجل الانتاج مستويات تاريخية العام الماضي تجاوزت ١٠,٠ ملايين برميل يومياً في المتوسط. وقد جاء هذا الارتفاع في الانتاج نتيجة محاولة السعودية الحفاظ على الحصة السوقية في ظل تراجع أسعار النفط ومحاولتها أيضاً الحفاظ على ارتفاع مستوى قيمة المنتجات النفطية من خلال زيادة المنتجات المكررة التي شهدت دورها انتعاشاً تماشياً مع ارتفاع الطاقة التكريرية. كما لعب أيضاً النفط لأغراض الطاقة دوراً مهماً لاسيما مع حرارة الطقس في فصل الصيف. ونتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بحلول العام ٢٠١٦ والعام ٢٠١٧ ليصل إلى ٠,٨٪ و ٠,٢٪ على أساس سنوي على التوالي.

قوة نشاط الاقتصاد غير النفطي بدعم من الإنفاق الحكومي ومؤشرات أساسية لقطاع المستهلك تشير إلى تباطؤ النمو الاقتصادي

من المتوقع أن يظل نشاط الاقتصاد غير النفطي قوياً نسبياً بدعم من الإنفاق الحكومي، إلا أن هنالك بعض المؤشرات التي تنذر بتباطؤ النمو الاقتصادي. فقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ للربع الثالث على التوالي مع تراجع العديد من مؤشرات نشاط المستهلك كصفقات أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب النقدي الآلي بالإضافة إلى ثقة الأعمال ونمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وتراجع أيضاً مؤشر مديري المشتريات السعودي لشهر أكتوبر الذي يقيس نشاط الأعمال في قطاع الدولة غير النفطي وذلك للشهر الثاني على التوالي ليصل إلى ٥٥,٧٪ على خلفية تباطؤ الانتاج والطلبات الجديدة. ويعد هذا أقل مستوى منذ ٦ سنوات. ويبدو أيضاً أن وتيرة خلق الوظائف قد شهدت تباطؤاً بينما ظل كل من نشاط الأعمال والتوظيف جيداً. فقد ارتفعت الرواتب المدفوعة لتسعة عشر شهراً متتالياً. ومع أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار فمن المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد غير النفطي من ٥,٠٪ في العام ٢٠١٤ ليصل إلى متوسط ٣,٧٪ خلال الفترة من العام ٢٠١٥ حتى العام ٢٠١٧.

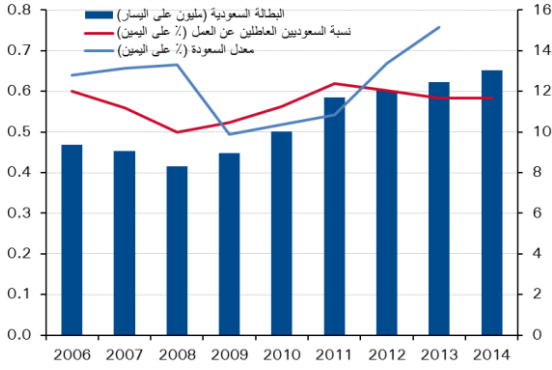
وبالتالي فمن المتوقع أن يرتفع معدل نمو العام بواقع ٣,٥٪ في العام ٢٠١٥ ليتباطأ بعد ذلك إلى ٢,٥٪ و ٢,٣٪ في العام ٢٠١٦ والعام ٢٠١٧ على التوالي.

تباطؤ وثبات نمو التوظيف مع اعتدال الانتاج

وبالنظر إلى وتيرة التوظيف فقد أظهر التقرير الأخير لمؤشر مديري المشتريات الذي يضم بيانات التوظيف المقدمة من مكتب الإحصاء المركزي ارتفاع عدد العمالة السعودية بواقع ٥٦ ألف أو ١,١٪ لتصل إلى ٤,٩ مليون موظف سعودي خلال العام الماضي (النصف الأول من العام ٢٠١٤-النصف الأول من العام ٢٠١٥). ولكن تعد هذه الوتيرة بطيئة مقابل معدلات نموها في النصف الأول من العام ٢٠١٤ والنصف الأول من العام ٢٠١٣ عند ٥,٦٪ و ٨,٩٪ على التوالي. كما تعد هذه الوتيرة أيضاً أبطأ من معدل نمو العمالة من الوافدين البالغ ٤,٥٪ على أساس سنوي في النصف الأول من العام ٢٠١٥ والزيادة في النمو الاقتصادي العام خلال الفترة ذاتها عند ٤,٠٪ على أساس سنوي. وقد تسارع معدل خلق الوظائف مقارنة بالنمو العام للناتج المحلي الإجمالي وذلك حتى يونيو من العام ٢٠١٥.

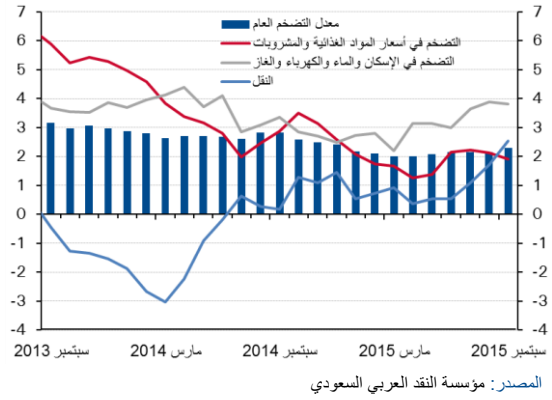
إلا أن نسبة السعودة التي تمثل العمالة السعودية في القطاع الخاص والتي تعد المقياس الأساسي لبرنامج نطاقات الحكومي قد تحسنت بشكل ملحوظ. فقد ارتفعت نسبة السعودة لتصل إلى ١٥,٢٪ في العام ٢٠١٣ (آخر بيانات متوفرة) من ٩,٩٪ في العام ٢٠٠٩. كما تراجعت نسبة البطالة بوتيرة ثابتة وتدرجية منذ العام ٢٠١١

الرسم البياني ٧: البطالة



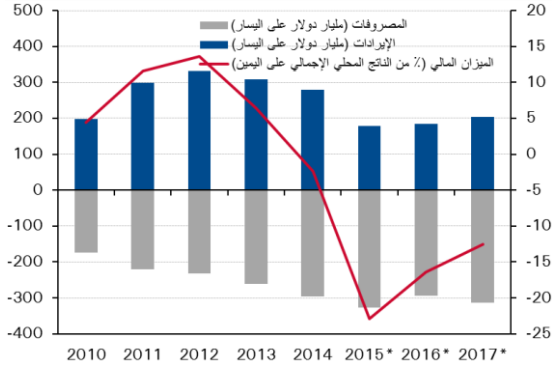
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ومؤسسة النقد العربي السعودي* يشير إلى نسبة (%) العمالة السعودية في القطاع الخاص

الرسم البياني ٨: التضخم في أسعار المستهلك (% النمو السنوي)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ٩: الميزان المالي (%)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات بنك الكويت الوطني* تقديرات وتوقعات

لتصل إلى ١١,٦٪ في منتصف العام ٢٠١٥ من ١٢,٤٪.

استمرار ركود معدل التضخم مع توقعات بارتفاعه تدريجياً

حافظ معدل التضخم في أسعار المستهلك على ركوده عند نسبة ٢,٣٪ في سبتمبر الماضي. وقد جاء هذا الركود ليعكس تراجع أسعار السلع الغذائية العالمية وقوة الدولار الذي يرتبط به الريال السعودي. إذ أدى ارتفاع الدولار من ضمن سلة العملات الرئيسية إلى تراجع ثمن السلع المستوردة السعودية بغير الدولار الأميركي خلال العام الماضي ما ساهم في زيادة قوة الشراء لدى المستهلك السعودي. ولكن هنالك أيضاً بعض العوامل التي تشير إلى تسارع التضخم في أكبر المكونات في سلة التضخم للاقتصاد السعودي كالإسكان والمواد الغذائية والنقل. فقد ارتفع ثمن الإسكان والخدمات بواقع ٣,٨٪ على أساس سنوي في سبتمبر بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والنقل بواقع ١,٩٪ على أساس سنوي و ٢,٥٪ على أساس سنوي على التوالي. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم تدريجياً خلال العام القادم ما سيرفع متوسط معدل التضخم السنوي إلى ٢,٦٪ في العام ٢٠١٦ و ٢,٩٪ في العام ٢٠١٧ على التوالي.

توقعات بتسجيل عجز مالي وسط استمرار تراجع أسعار النفط

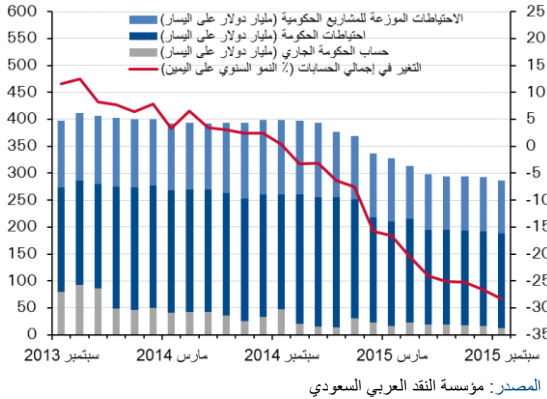
من المتوقع أن يرتفع عجز الحساب المالي بحلول نهاية العام ٢٠١٥ إلى نحو - ٢٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن سجل أول عجز له في العام ٢٠١٤ منذ الأزمة المالية بواقع -٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد لفت ذلك انتباه السلطات إلى أهمية اتخاذ بعض الإجراءات لتعزيز الأوضاع المالية كحد الانفاق الرأسمالي على بعض مشاريع البنية التحتية غير الضرورية كالملاعب الرياضية الجديدة. كما قامت السلطات أيضاً بتقليل سقف الموافقة على المشاريع الجديدة وفق صندوق النقد الدولي من ٣٠٠ مليون ريال سعودي إلى ١٠٠ مليون ريال سعودي. وعلى صعيد الإيرادات وبجانب زيادة المنتجات المكررة عوضاً عن النفط فقط، فقد تم الإعلان عن فرض ضريبة بواقع ٢,٥٪ على الأراضي المدنية غير المستثمرة. كما تم اقتراح أيضاً خفض دعم الطاقة للمستهلكين التجاريين والصناعيين بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة. ومع احتمال تنفيذ هذه المقترحات فإننا نتوقع زيادة ترشيد الحكومة لتوفير إنفاقها ما سيساهم في تقليل العجز المالي إلى -١٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ و - ١٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧.

تراجع الودائع الحكومية في مؤسسة النقد العربي السعودي وتراجع الاحتياطيات الأجنبية يساهمان في ارتفاع إصدار أول سندات سيادية منذ العام ٢٠٠٧

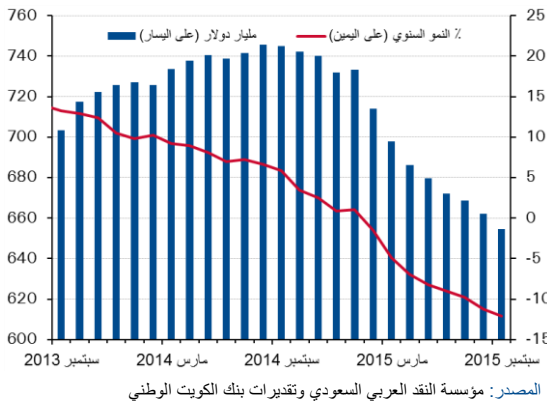
تراجعت صناديق الحسابات المركزية التابعة للودائع الحكومية بواقع -٢٨,٠٪ على أساس سنوي أو ١١٢ مليار دولار بحلول سبتمبر من العام ٢٠١٥. بينما تراجعت أصول الاحتياطيات الأجنبية بواقع -١٢,١٪ على أساس سنوي أو ٩٠ مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وبينما تعد هذه الاحتياطيات مصدراً جيداً لما يساوي ثلاثين يوماً من قيمة الواردات إلا أن تسارع وتيرة تراجع تلك الاحتياطيات في العام ٢٠١٥ والذي بلغ ٦,٥ دولار شهرياً قد أثر سلباً على الأسواق وزاد من التساؤلات حول ما إذا ستضطر السعودية للتخلي عن ارتباط عملتها بالدولار الأميركي.

ودفع التراجع في الاحتياطيات إلى إعلان السلطات في أغسطس إصدار أول سندات سيادية بالعملة المحلية منذ العام ٢٠٠٧. فقد تم بيع سندات بقيمة ٢٠ مليار ريال سعودي (٥,٣ مليارات دولار) للمؤسسات الحكومية والبنوك المحلية على ثلاث فترات للاستحقاق: فترة خمس سنوات (أرباح بنسبة ١,٩٢٪) وفترة سبع سنوات (أرباح بنسبة ٢,٣٤٪) وعشر سنوات (أرباح بنسبة ٢,٦٥٪). وسيتم بيع سندات

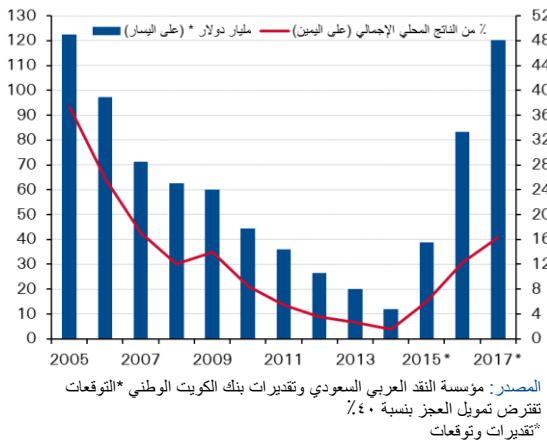
الرسم البياني ١٠: الحسابات الحكومية في مؤسسة النقد العربي السعودي



الرسم البياني ١١: أصول الاحتياطات الأجنبية في مؤسسة النقد العربي السعودي



الرسم البياني ١٢: الدين الحكومي



بقيمة ما يقارب ١٠٠ مليار ريال سعودي (٢٧ مليار دولار) في العام ٢٠١٥ على نحو خمسة إصدارات شهرية بقيمة ٢٠ مليار ريال (٥,٣ مليارات دولار). وسيساهم ذلك في تمويل ما يقارب ١٨٪ من العجز المتوقع بقيمة ١٤٨ مليار دولار هذا العام. ومن المتوقع أن يستمر هذا البرنامج للإصدارات على ذات الوتيرة في العام ٢٠١٦ مع احتمال تغطية ما يصل إلى ٤٠٪ من العجز المتوقع في العام ٢٠١٦. وبقية العجز سيتم تمويله من خلال احتياطات وأصول المملكة.

بإستطاعة السعودية مواجهة تراجع أسعار النفط (بنحو ٥٠-٥٥ دولاراً للبرميل) من خلال خطة إنفاقها للعام ٢٠١٦ عن طريق إصدار السندات والسحب من الاحتياطات وذلك لعامين على أقل تقدير قبل أن تتراجع الاحتياطات الأجنبية بواقع النصف. كما تمتلك السلطات مجاًلاً جيداً لتعزيز أوضاعها المالية لا سيما وأن مستوى الدين الحكومي المحلي منخفض جداً عند ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي (١١,٦ مليار دولار) في العام ٢٠١٤. وحتى إذا استمر إصدار الدين كما تم ذكره مسبقاً فإن إجمالي الدين الحكومي سيرتفع إلى ٣٨,٨ مليار دولار فقط أو ٦,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ وبواقع ٨٣,٣ مليار دولار أو ١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦. إذ تعد هذه المستويات منخفضة جداً حسب المعايير العالمية.

مشاركة البنوك في عمليات إصدار السندات قد تحسّن من هوامش الفائدة بينما قد تستدعي الحاجة إلى مراقبة السيولة

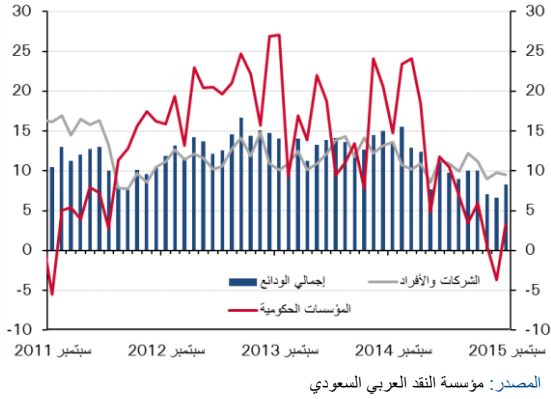
قد يترك نشاط إصدار السندات التي قد تصل قيمتها إلى ٤٥ مليار دولار خلال البضع سنوات القادمة أو أكثر أثراً ملحوظاً على البنوك المحلية. قد يكون هذا الأثر إيجابياً حينما يتمثل في تحسين هوامش الفائدة والأرباح لدى البنوك وذلك تماشياً مع تحولها من الأصول السائلة قصيرة المدى ذات الأرباح القليلة إلى الأسهم الحكومية طويلة المدى. إذ شكلت الأصول السائلة قصيرة المدى اعتباراً من يوليو من العام ٢٠١٥ كالنقد والودائع لدى البنوك والبنك المركزي بالإضافة إلى فواتير الخزائن ١٠٦ مليار دولار فقط أو ١٨٪ من ميزانية البنوك السعودية. لذا فهناك مجاًلاً واسعاً لإدخال نظام إصدار السندات من قبل الحكومة على المدى القريب دون التأثير على السيولة. إلا أن هذه الوضع آيلاً للتغيير في حال استمرار تراجع أسعار النفط لمدة أطول أو استمرار ضيق السيولة على المستوى المحلي والعالمى.

بدأ نمو الودائع ولا سيما الحكومية منها بالتباطؤ. فقد تباطأ إجمالي نمو الودائع في البنوك إلى أبطأ وتيرة له منذ أواخر العام ٢٠١٠ ليصل إلى ٦,٦٪ على أساس سنوي في أغسطس من العام ٢٠١٥. وقد ارتفع النمو بصورة طفيفة ليصل إلى ٨,٣٪ على أساس سنوي خلال شهر سبتمبر. كما ارتفع سعر الفائدة بين البنوك السعودية (الإنتربنك-SAIBOR) ارتفاعاً حاداً خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥ بواقع ٢٨ نقطة أساس ليصل إلى ١,٠٥٪ في نهاية شهر نوفمبر ما يعكس تباطؤ نمو الودائع ونشاط إصدار السندات الأخير الذي قد يفرض ضغطاً على القطاع الخاص مع تأثيره سلباً أيضاً على نمو الاقتصاد غير النفطي.

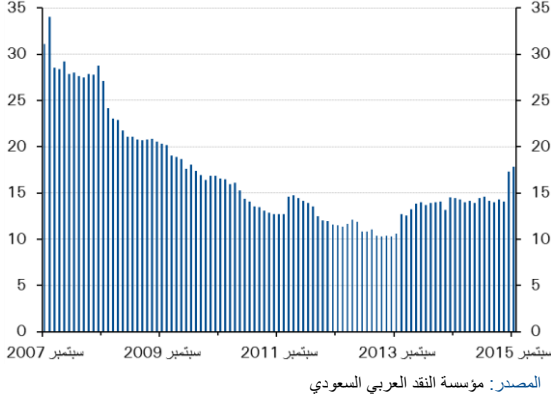
تخلى السعودية عن ارتباط عملتها بالدولار يمثل إحدى المخاوف

أبدت الأسواق المالية في أغسطس قلقاً بشأن تسجيل السعودية عجزاً مالياً ضخماً وتسارع التراجع في الاحتياطات الأجنبية في العام ٢٠١٥ ودخولها للاستثمار في سوق السندات. فقد تحولت الأنظار نحو مسألة الاستدامة لأسعار الصرف الثابتة إلى الدولار الأمريكي. ومع وجود بعض المخاوف بشأن التراجع الحاد في أسعار النفط كالسابق الذي فرض ضغطاً على معدل الصرف الثابت، ارتفع السعر الآجل للريال إلى الدولار لعام واحد ليصل إلى ٣,٧٩٢ ريال للدولار في الرابع والعشرين من أغسطس كما ارتفعت مبادلات مخاطر عدم السداد بصورة كبيرة

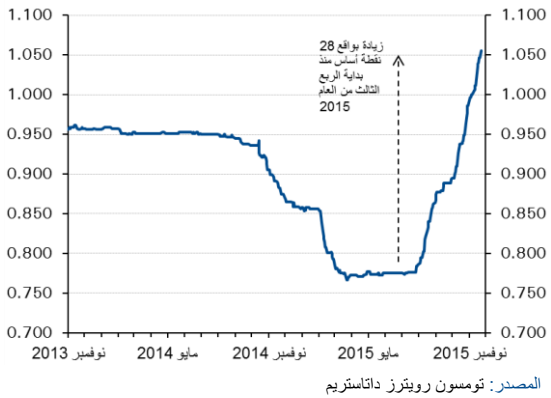
الرسم البياني ١٣: الودائع الحكومية
(% النمو السنوي)



الرسم البياني ١٤: السندات الحكومية في البنوك
(مليار دولار)



الرسم البياني ١٥: أسعار الإنترنت
(سببوز لفترة ثلاثة أشهر %)



لتصل إلى ما يقارب الضعف إلى ١١٠ نقاط أساس في اليوم نفسه. وقد ظل كلاهما مرتفعين إلا أن السعر الأجل للريال قد ارتفع إلى مستوى تاريخي في نوفمبر إلى أعلى من ٣,٨٠١ ريال للدولار. وليس من المحتمل أن تغير السلطات من سياسة الصرف والتي أثبتت فائدتها في السنوات الماضية لكل من التضخم والاقتصاد. إذ يوفر الارتباط مع الدولار استقراراً لتدفقات الدخل والتداول لا سيما وأن النفط المستعر بالدولار لا يزال يتصدر حركة الاقتصاد السعودي ويمثل أكثر من ٨٠٪ من صادرات السعودية وإيراداتها المالية.

السياسة المالية لا تزال ملائمة مع احتمالية ارتفاع أسعار الفائدة تماشياً مع رفع أسعار الفائدة الأميركية المتوقعة في نهاية العام ٢٠١٥

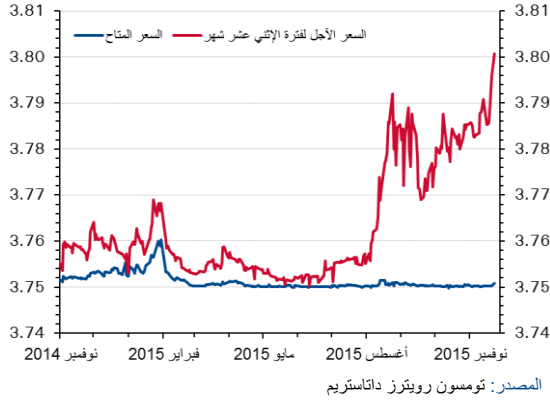
حافظت السياسة المالية على بينتها الملائمة في ظل ارتباط العملة المحلية بالدولار الأميركي. وتماشياً مع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية التي تبلغ حالياً ٠,٠٪ إلى ٠,٢٥٪ فقد ظلت أسعار الفائدة لمؤسسة النقد العربي السعودي لإتفاقية إعادة الشراء وإتفاقية إعادة الشراء العكسية دون تغيير عند ٢,٠٪ و ٠,٢٥٪ على التوالي وذلك كما هي منذ أواخر العام ٢٠٠٩. ومن المحتمل أن تتبع مؤسسة النقد العربي السعودي سياسة مجلس الاحتياط الفدرالي وتقوم برفع الفائدة في العام ٢٠١٦.

تراجع الثقة تركت أثراً سلبياً على أداء الأسهم السعودية رغم فتح السوق للاستثمار الأجنبي في يونيو من العام ٢٠١٥

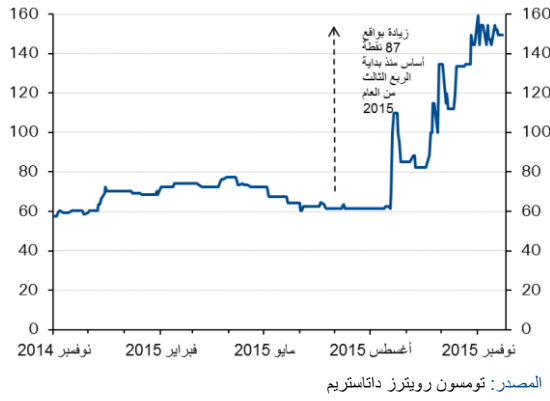
في الوقت نفسه، استمرت السوق السعودية بالتأثر بتراجع أسعار النفط وتراجع الثقة. فقد تراجع مؤشر تداول بواقع -١٤,٢٪ منذ تاريخه من السنة المالية ليصل إلى ٧١٤٩ وذلك اعتباراً من الثالث والعشرين من شهر نوفمبر. فقد كان أداءه جيداً حتى منتصف أغسطس من العام ٢٠١٥ بدعم من افتتاح السوق للاستثمار الأجنبي في شهر يونيو. إلا أن التقييم السلبي وتغيير تصنيف السوق من AA- إلى A+ من قبل وكالة ستاندرد ان بورز قد زادت من فرض الضغوطات على السوق وأداء المؤشر.

الأمر الذي قد يستدعي الانتباه في العام ٢٠١٦ هو ما إذا سترتفع تدفقات المحافظ الأجنبية بعد تراجع أداءها في العام ٢٠١٥ وبعد إعلان السلطات تيسير التملك الأجنبي في شركات التجزئة والجملة من المستوى الأقصى الحالي عند ٥٧٪ إلى ١٠٠٪. وبينما قد تواجه الشركات المحلية ضغوطاً نتيجة تلك التنافسية، إلا أن الأثر العام يفترض أن يكون جيداً للاقتصاد لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتوظيف العمالة السعودية ونشاط المستهلك السعودي.

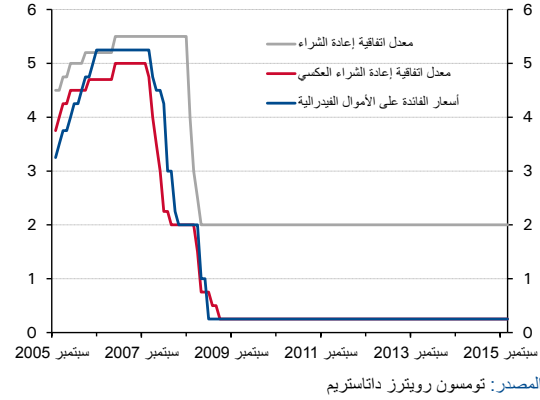
الرسم البياني ١٦: أسعار الريال السعودي المتاحة والآجلة
(ريال سعودي للدولار)



الرسم البياني ١٧: مبادلات مخاطر عدم السيادية
(نقاط أساس لفترة خمس سنوات)



الرسم البياني ١٨: أسعار الفائدة الأساسية
(%)



الرسم البياني ١٩ : السوق السعودية
(مؤشر تداول)



Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAK
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAK
Bahrain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait
Bahrain Branch (H.O)
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAK
Head Office - Dubai
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait
Abu Dhabi - Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAK
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAK
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAK
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAK
Singapore Branch
9 Raffles Place #24-01/02
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAK
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
133 Yin Cheng Bei Road, Lujiazui
Shanghai 200120
China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353